الأمم المتحدة

E/CN.5/2012/L.5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
7 February 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الجزائر*: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[(١)]، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

090212 080212 12-22650 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٢]،

وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٣]، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٥]، وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٦]، وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ودعمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يسلّم بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا المعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٧]،

وإذ يلاحظ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، المعقود في واغادوغو، يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك مقررات مؤتمرات قمة الإتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يلاحظ أيضا الإدماج التام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كهيئة تقنية للاتحاد الأفريقي لتحل محل أمانة الشراكة الجديدة،

وإذ ما زال يقلقه أنه على الرغم من أن أفريقيا لا تزال تحقق تقدما مطردا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم، مع ذلك، لا يكفي لتحقيق جميع الأهداف بالنسبة

---

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

للبلدان كافة بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة وعلى مواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية قد يواجه العراقيل من جراء الآثار الضارة الراهنة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار الطاقة والأغذية، والتحديات التي يشكلها تغير المناخ،

وإذ يسلّم بأن بناء القدرات، وتقاسم المعارف وأفضل الممارسات أمور لا بد منها للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨]، وإذ يدرك أيضا الحاجة إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي، وشركاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة، للعمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة وشاملة ومنصفة، وإيجاد تآزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، مثل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي يشارك في تنظيمه كل من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وحكومة اليابان،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد، وأن الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان تحتاج إلى الدعم بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، وإذ يشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٩]،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٠]؛

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨] لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية، على أن تواصل، بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكثيف جهودها في هذا

(٨) A/57/304، المرفق.

(٩) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) E/CN.5/2012/2.

الصدد عن طريق تطوير وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل التنمية في المنطقة؛

٣ - **يرحب أيضا** بما تحقق من تقدم طيب في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، كما يتجلى على وجه الخصوص في عدد البلدان التي انضمت إلى الآلية، وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات تلك الاستعراضات في هذه البلدان، وإنجاز التقارير المرحلية السنوية وعملية التقييم الذاتي، واستضافة بعثات الدعم القطرية، والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى آلية استعراض الأقران على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وأن تعزز عملية استعراض الأقران وذلك لضمان كفاءة أدائها؛

٤ - **يرحب على وجه الخصوص** بتنظيم الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، المعقود في ويندهوك، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والدورة الثانية لمؤتمر الوزراء المعقودة في الخرطوم، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في إطار موضوع ''تعزيز إجراءات السياسة الاجتماعية من أجل الإدماج الاجتماعي''، ويشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، اللذين حظيا كلاهما بتأييد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

٥ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة منظور جنساني وتمكين النساء والفتيات لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا[(١١)]؛

٦ - **يشدد** على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً حاسماً في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على القيام، بمساعدة من شركائها في التنمية، بزيادة الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، وتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

٧ - **يشدد أيضا** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقف أيضا على تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل النمو

(١١) متاح على: www.africa.union.org.

والتنمية في أفريقيا، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات تساعد على تنمية القطاع الخاص وتنظيم المشاريع الحرة؛

٨ - **يشدد كذلك** على أن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وشفافية ومساءلة الحكم والإدارة في جميع قطاعات المجتمع، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص هي من بين الأسس التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس؛

٩ - **يشدد** على أن ما تواجهه معظم البلدان الأفريقية من زيادة الفقر والاستبعاد الاجتماعي إلى مستويات عالية بشكل غير مقبول يستلزم اتباع نهج شامل إزاء وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة بما يكفل تهيئة فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

١٠ - **يشدد أيضا** على أن تحديد وإزالة العوائق أمام التمتع بالفرص وضمان إتاحة الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية هي أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي؛

١١ - **يسلّم** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أمران أساسيان لتحقيق هذا الهدف تحقيقا تاما؛

١٢ - **يسلّم أيضا** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

١٣ - **يرحب** بمختلف المبادرات الهامة التي قام بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ويؤكد في هذا الصدد أهمية التنسيق في إطار هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا من خلال ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات الحالية، بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ التي تحتل صدارة العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء؛

١٤ - **يعترف** بآلية التنسيق الإقليمية لوكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ترمي إلى ضمان التنسيق والاتساق في تقديم الدعم من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك؛

١٥ - **يحث** على مواصلة دعم التدابير المتخذة لمواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف، وتمكين المرأة من جميع الجوانب، بما في ذلك الجانبان الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالدوحة؛

١٦ - **يؤكد** على أهمية قيام الحكومات الأفريقية برفع الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة الدخول في المناطق الريفية وإمكانية حصول المشترين الصافين للأغذية عليها، وعلى ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز وتنفيذ تدابير الزراعة المستدامة، وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة على الموارد الزراعية اللازمة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية والمعلومات والأسواق، وعلى أنه ينبغي، علاوة على ذلك، بذل الجهود من أجل تعزيز المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم التي تساهم في نمو الوظائف وتزيد الدخول في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

١٧ - **يسلّم** بأن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

١٨ - **يحث** البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق النمو الشامل والمنصف والمستدام، والقادر على استيعاب عمالة كثيفة، بما في ذلك من خلال برامج الاستثمار ذات العمالة الكثيفة، والتي ينبغي أن تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وزيادة فرص العمل، وتحسين الدخل الحقيقي للفرد في كل من المناطق الريفية والحضرية؛

١٩ - **يحث** البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية على التصدي لارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب من خلال وضع برامج التعليم والتدريب التي تكافح الأمية، وتعزز قابلية التوظيف لدى الشباب وقدراتهم، وتيسر عمليات الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية؛

٢٠ - **يشجع** جميع الشركاء في التنمية على تنفيذ المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة كما أشير إليها في إعلان الدوحة لتمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢] في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٢١ - **يقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٢ - **يعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو هذه المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٢٣ - **يشجع** شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة دمج أولويات وقيم ومبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في برامجهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية؛

٢٤ - **يشجع** البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية على جعل الناس محور الأعمال الإنمائية التي تقوم بها الحكومات وأن تؤمِّن الإنفاق الاستثماري الأساسي في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأن تولي اعتبارا خاصا لإمكانية وصول الجميع إلى نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، مع الإقرار بأن توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح قاعدة عامة للتصدي للفقر والضعف؛

٢٥ - **يحيط علما** بالتعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يسعى إلى زيادة الاتساق في العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، على أساس المجموعات المتفق عليها؛

٢٦ - **يشدد** على أهمية أن تواصل المجموعة التي تعمل في مجال الاتصال والدعوة والتوعية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحث منظومة الأمم

(١٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

المتحدة على تقديم المزيد من الأدلة على التآزر بين القطاعات لتشجيع اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا؛

٢٧ - **يدعو** الأمين العام، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى أن يحث مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر تستند إلى أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعترف في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية؛

٢٨ - **يشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ عن طريق توفير ما يلزم لدعم إجراءات التكيف والتخفيف من موارد تكنولوجية ومالية وتدريب في مجال بناء القدرات؛

٢٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ويطلب إلى المكتب أن يتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأن يدرج الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تقاريره الشاملة التي سيقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين؛

٣٠ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تناقش في برنامج عملها السنوي البرامج الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بالاتفاق مع البلدان المعنية، وأن تقوم في هذا الصدد بتضمين برامج عمل اللجنة مجالات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حسب الاقتضاء؛

٣١ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتوعية بها خلال دورتها الحادية والخمسين؛

٣٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية تقريرا عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين، وذلك بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، آخذا في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ المعنونة ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''، وأن يضمنه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمحة عامة عن العمليات الحالية المتعلقة بالشراكة الجديدة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن تحسين فعالية عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.